ASJP Algerian Scientific Journal Platform
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925

المجلد: 15 العدد: 02(2021)
ص. 357-374

متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية - دراسة حالة بلدية تيارت -

The Application of Electronic Administration Requirements at the Local Communities - Case of Tiaret Municipality

كلاخي لطيفة
جامعة ابن خلدون، تيارت (الجزائر)
kalakhilatifa@yahoo.fr

رديف مصطفى*
مخبر إدارة الابتكار والتسويق، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)
redif.cur@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/04/28
تاريخ القبول:
2021/06/13

الكلمات المفتاحية:
- ✓ إدارة إلكترونية
- ✓ جماعات محلية
- ✓ بلدية تيارت

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية (بلدية تيارت) من وجهة نظر عينة من الموظفين. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن بلدية تيارت تتوفر بنسب متفاوتة على المتطلبات اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية، إذ أنها تتوفر بنسب متوسطة على المتطلبات البشرية والأمنية والتشريعية وتنقصها المتطلبات الإدارية والمالية والتقنية، كما أنه لا توجد علاقة دالة إحصائيا بين المتغيرات الديمغرافية وبين متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية.

Article info

Received
28/04/2021
Accepted
2021/06/13

Keywords:
- ✓ *Electronic Administration*
- ✓ *Local Communities*
- ✓ *Tiaret Municipality*

Abstract :

This study aimed to identify the availability of conditions for the application of electronic administration in local Communities (Tiaret Municipality) from the point of view of a sample of employees. The study led to many results such that the municipality of Tiaret has the necessary conditions for the implementation of electronic administration and this in variable proportions, as it has, on average, human, security and legislative requirements and lack of administrative, financial and technical requirements. Also there is no statistically significant relationship between demographic variables and requirements implementation of electronic administration.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

إن الجزائر ومنذ استقلالها تبنت نظام الجماعات المحلية كنمط تنظيمي وإداري للقيام بتنمية اقتصادية محلية تهدف من خلاله تحقيق وتطبيق البرامج التنموية ضمن المخططات الوطنية وهذا ما يقودنا إلى التعرض لمفهوم هذا النظام ودوره في تحقيق تنمية اقتصادية محلية.

تعد الجماعات المحلية جزء من النظام الإداري للدولة، فهي الخلية الأساسية لإدارة التنمية المحلية وتعرف على أنها هيئة مستقلة إداريًا وماليًا عن الحكومة المركزية، وهي كذلك عبارة عن وحدة جغرافية تابعة لإقليم الدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما تعد البلديات القاعدة الأساسية للامركزية الإدارية، حيث تلعب دور كبير في مجال التنمية إذ أصبح من الصعب الحديث عن البلدية دون التنمية والعكس صحيح.

إن العالم اليوم يعيش طفرة تكنولوجيا هائلة، هذا التطور أدى إلى ظهور الإدارة الإلكترونية كبديل للإدارة التقليدية والتي أصبحت مهامها تتمركز في الشبكات الإلكترونية وأنظمة المعلومات.

ولقد جاءت الإدارة الإلكترونية كأحدث وسيلة لتطوير وعصرنة الجماعات الإقليمية والقضاء على البيروقراطية، وذلك لتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطنين وتطويرها بما يتماشى ومقتضيات العصر.

ومن هذا المنطلق سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مقر بلدية تيارت؟

فرضيات الدراسة: من أجل معالجة الإشكالية، نفترض:

- توجد هناك متطلبات تقنية، إدارية، مالية، بشرية، أمنية وتشريعية لتطبيق الإدارة الإلكترونية ببلدية تيارت.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بالنسبة لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية تعزى لكل من متغير الجنس، السن، المستوى التعليمي، وسنوات الخدمة.

أهمية وأهداف الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعا مهما في مجال الإدارة بشكل عام ونظم المعلومات بشكل خاص، فدراسة موضوع الإدارة الإلكترونية من شأنه الاستفادة منه في كافة المؤسسات التي تسعى إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية.

كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في بلدية تيارت.

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم بحثنا إلى جانبين، جانب نظري وتناولنا فيه المتغيرات الأساسية للدراسة والتي تتمثل في الإدارة الإلكترونية والجماعات المحلية، وجانب تطبيقي على عينة من موظفي بلدية تيارت، أين قمنا بتوزيع استبيان على هذه العينة وتحليل النتائج باستخدام برنامج SPSS .

2. مفاهيم نظرية حول الإدارة الإلكترونية:

تعتبر الإدارة الالكترونية من الأساليب المعاصرة التي تسعى لتحويل المؤسسات إلى مؤسسات إلكترونية تستخدم تكنولوجيا المعلومات في إنجاز جميع أعمالها ومعاملاتها الوظيفية ووظائفها الإدارية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1.2 تعريف الإدارة الإلكترونية:

على الرغم من أن هدف الإدارة الإلكترونية واحد، إلا أن تناولها بالتعريف، والتعاطي مع مفهومها النظري، تنوع بين المفكرين والمهتمين الذين تعرضوا لهذا المفهوم.

يعرف الباحث غنيم الإدارة الإلكترونية على أنها: "تبادل الأعمال والمعاملات بين الأطراف من خلال استخدام الوسائل الالكترونية بدلا من الاعتماد على استخدام الوسائل العادية الأخرى كوسائل الاتصال المباشر" **(علي غنيم، 2006، صفحة 30)**. وهناك من عرفها على أنها العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال، والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمؤسسة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف المؤسسة **(موسى و قريشي، 2011، صفحة 89)**. كما يعرفها نجم عبود بأنها: "إدارة موارد معلوماتية تعتمد على الإنترنت وشبكات الاتصال تميل أكثر من أي وقت مضى إلى تجريد و إخفاء الأشياء وما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس المال المعرفي هو العامل أكثر فعالية في تحقيق أهدافها و الأكثر كفاءة في استخدام مواردها" **(عبود، 2009، صفحة 157)**. و تعرف كذلك بأنها: "إستراتيجية إدارية لعصر المعلومات تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات وخاصة (الإدارة الخاصة بهم) مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد البشرية والمعنوية المتاحة في إطار إلكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقاً للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة" **(عباس قنبر و عدنان حامد، 2014، صفحة 325)**. ويعرفها الباحث السالمي بأنها "عملية مكننة جميع مهام ونشاطات المؤسسة الإدارية بالاعتماد على كافة تقنيات المعلومات الضرورية وصولا إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديد في تقليل استخدام الورق وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين السريع والدقيق للمهام والمعاملات لتكون كل إدارة جاهزة للربط مع الحكومة الالكترونية لاحقا" **(محمد السالمي، 2005، صفحة 235)**. بالإضافة إلى ما سبق تعتبر الإدارة الإلكترونية مصطلح إداري يقصد به: مجموعة من العمليات التنظيمية تربط بين المستفيد ومصادر المعلومات بواسطة وسائل إلكترونية لتحقيق أهداف المنشأة من تخطيط ونتاج وتشغيل ومتابعة وتطوير. والمستفيد هو المراجع في الدوائر الحكومية، أو العميل لدى الشركات التجارية، أو الموظف في أي منظمة **(الكسَّار، 2007، صفحة 24)**.

من خلال المفاهيم السابقة للإدارة الإلكترونية يتضح أنها تنطوي على: **(الشبلي و النسور، 2009، صفحة 420)**

- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ربط تكنولوجيا المعلومات بمهام ومسؤوليات الجهاز الإداري؛
- تحسين وتطوير العمليات الإدارية داخل المؤسسة؛
- تطوير النشاطات الإدارية، وتبسيط الإجراءات، وسرعة وكفاءة إنجاز المعاملات؛
- توفير الوقت والجهد والتكلفة واستخدام الأمن؛
- السرعة والكفاءة في تحقيق أهداف المؤسسة.

كما تشمل الإدارة الإلكترونية على أربعة مكونات أساسية تتمثل في ما يلي: **(السالمي و السليطي، 2008، صفحة 40)**

- **إدارة بلا أوراق:** بمعنى أن الإدارة يوجد فيها الورق لكن لا يستخدم بكثافة ويستخدم مكانه البريد الإلكتروني والأرشيف الإلكتروني والرسائل الصوتية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية.
- **إدارة بلا مكان:** أي أنها تعتمد بالأساس على الهاتف المحمول والشبكات والعمل عن بعد من خلال المؤسسات الافتراضية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **إدارة بلا زمان:** وهي الإدارة التي تستمر 24 ساعة متواصلة، أي أن فكرة الليل والنهار لم يعد لها مكان في العالم الجديد، لذلك لابد من العمل المتواصل لمدة 24 ساعة حتى نتمكن من الاتصال بهم وقضاء مصالحنا.
- **إدارة بلا تنظيمات جامدة:** فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية التي تعتمد على صناعة المعرفة.

2.2 فوائد الإدارة الإلكترونية:

إن الاهتمام الكبير الذي يوليه العالم المتقدم باستخدام تكنولوجيا المعلومات بمكوناتها المختلفة سببه الأهمية والفوائد الكبيرة التي تقدمها هذه الأخيرة، ولذلك بدأت الدول تتسابق في تطبيق الإدارة الإلكترونية نظرا للفوائد التي تحققها. وفيما يلي أهم فوائد الإدارة الإلكترونية: **(موسى و قريشي، 2011، صفحة 90)**

- تبسيط الإجراءات داخل المؤسسات وهذا ينعكس إيجابا على مستوى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين ومنه اختصار وقت تنفيذ المعاملات الإدارية المختلفة؛
- تسهيل إجراءات الاتصال بين الدوائر المختلفة للمؤسسة وكذلك مع المؤسسات الأخرى؛
- الدقة والموضوعية في إنجاز العمليات المختلفة داخل المؤسسة؛
- تقليل استخدام الورق بشكل ملحوظ وهذا ما يؤثر إيجابيا على عمل المؤسسة؛
- تقليل استخدام الورق يعالج مشكلة تعاني منها أغلب المؤسسات في عملية الحفظ والتوثيق مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى أماكن التخزين حيث يتم الاستفادة منه في أمور أخرى.

3.2 متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية:

الإدارة الإلكترونية تحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة حتى تتمكن من تنفيذ ما هو مطلوب منها، لذلك فإنها ترتكز على مجموعة متطلبات من أهمها: **(المايل و الشربجي، 2017، صفحة 192)**

- البنية التحتية: إذ أن الإدارة الإلكترونية تتطلب وجود مستوى مناسب إن لم نقل عالي من البنية التحتية؛
- توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية؛
- توفر عدد كبير من مزودي الخدمة بالأنترنت، وأن تكون الأسعار معقولة قدر الإمكان؛
- التدريب وبناء القدرات عن طريق استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات؛
- توافر مستوى مناسب من التمويل؛
- توفر الإرادة السياسية، بحيث يكون هناك مسؤول أو لجنة محددة تتولى تطبيق هذا النظام؛
- وجود التشريعات والنصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية؛
- توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية والشخصية.

3. مفاهيم نظرية حول الجماعات المحلية:

إن الجماعات المحلية تتميز بكونها أقرب وحدة إدارية إلى المواطن مما يسمح لها بالاستماع لانشغالاته والعمل على تلبية حاجياته ولأجل ذلك يجب عليها تكوين علاقة تشاركية تعاقدية بين المسؤول المحلي والمواطن.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1.3 مفهوم الجماعات المحلية:

الجماعات المحلية هي مجموعة الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي، قد تكون منتخبة أو معينة وتباشر اختصاصاتها عن طريق النقل أو التفويض، فهي تعني توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين أجهزتها المركزية في العاصمة وهيئات محلية مستقلة عنها ومن ثم فهي أسلو بمن أساليب تنظيم الدولة من شأنه تحقيق اللامركزية الإدارية.

إن الإدارة المحلية تستوجب وجود قدر من الرقابة من طرف الوصاية تهدف لضمان وسلامة حسن سير المرافق المحلية والحفاظ على وحدة الدولة والتزام سياستها العامة، وتمتاز بأنها تخفف العبء على الإدارة المركزية التي تعددت وظائفها وتدخلاتها في ظل الدولة الحديثة وانشغالها بإدارة وسائل التنمية.

إن التعاريف المتعلقة بالجماعات المحلية متعددة مع اختلاف تسمياتها في بعض الأحيان فهناك من يسميها بالحكم المحلي وهذا ما نجده في الأنظمة الأنجلوسكسونية وما يدور في فلكها، وهناك من يطلق عليها تسمية الإدارة المحلية وهو ما يطبع النظام الفرنسي والدول التي كانت مستعمرة لها.

إضافة إلى تعريفها من طرف أحد المفكرين الانجليز بأن الجماعة المحلية هي: "ذلك الجزء من الحكومة الأم أو الدولة الذي يختص أساسا بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة أو مكان معين إلى جانب المسائل التي يرى البرلمان ملاءمة إدارتها بواسطة سلطات محلية منتخبة تكمل عمل الحكومة المركزية" **(شلبي، 1997، الصفحات 16-19)**.

يقصد بالجماعات المحلية في التصور العام، مجموعة من السكان يقطنون حدودا ترابية معينة من خريطة الدولة، يتميزون بخصائص محددة، وبقيم اجتماعية لها علاقة بالعادات والتقاليد والأعراف التي تفرزها الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للجماعة التي تنتخب من بين أعضائها من يمثلها في المجالس التي تشرف على تنظيم شؤونهم الخاصة، كما تعمل على إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية من أجل النهوض بالهيئة المحلية على جميع المستويات في إطار التنسيق مع الهيئة العليا على المستوى الوطني **(عماري، 2006، صفحة 2)**.

كما يمكن تعريف الجماعات المحلية أو الإدارة المحلية "بأنها أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية التي تضطلع بها السلطة المركزية في الدولة أساساً بهدف تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات أفرادها مع خضوع هده الهيآت لقدر من الرقابة من السلطة المركزية" **(ممدوح، 2009، صفحة 270)**.

2.3 خصائص الجماعات المحلية: تتميز الجماعات المحلية بمجموعة من الخصائص أهمها:

- **الاستقلالية الإدارية:** ينتج الاستقلال الإداري للجماعات المحلية من خلال الاعتراف بالشخصية المعنوية وهو ما أكدته المادة الأولى من القانون 90-08 المؤرخ في 1990/04/04 المتعلق بقانون البلدية **(لمير، 2014، صفحة 44)**، فالاستقلال الإداري هو الذي يجعل من الأجهزة الإدارية المحلية تتمتع بكل السلطات اللازمة لممارسة نشاطها، بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة. وتتمتع هذه الاستقلالية بعدة مزايا نذكر منها:
  - تخفيف العبء عن الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.
  - تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.
  - تفهم أكثر وتكفل أحسن برغبات وحاجات المواطنين من الإدارة المركزية.
  - تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية والمحلية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **الاستقلالية المالية:** إنّ تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري يوجب الاعتراف لها بخاصية الاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة، وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة إليها، وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها، وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة، وينص قانون البلدية في الجزائر بأن "يقوم المجلس الشعبي باسم البلدية وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية" **(مرغاد، 2005، صفحة 13).**

3.3 أهمية الجماعات المحلية: للجماعات المحلية أهمية كبيرة من خلال المزايا التي تتمتع بها فهي: **(عولمي، 2006، صفحة 259)**

- تجسد الديمقراطية على المستوى المحلي من خلال إشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة وهي علامة من علامات الديمقراطية؛
- أنها تساعد في تقليل مهام الدولة فتنوع نشاط الدولة فَرضَ إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها؛
- إضافة إلى أن التفاوت فيما بين أجزاء الإقليم من الناحية الجغرافية (فهناك مناطق ساحلية وأخرى صحراوية)، كما تختلف من حيث عدد السكان، هذا الاختلاف يفرض ضرورة الاستعانة بالإدارة المحلية لتسيير شؤون الإقليم، ذلك أنه لا يمكن تصور تسيير كل المناطق على اختلاف إمكانياتها ومواقعها بجهاز مركزي واحد فالإدارة المحلية في هذه الحالة هي الأقرب للمواطن المحلي وهي القادرة على فهم احتياجاته وطريقة تلبيتها وتحقيق أهداف التنمية المحلية، كما أنها تتضمن بُعد من أبعاد الديمقراطية فهي تتيح للمنتخبين المحليين تحمل المسؤولية واكتساب الخبرة في تسيير الشأن العام.

4. الإطار التطبيقي للدراسة:

1.4 تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة:

- **مجتمع وعينة الدراسة:**

تم اختيار عينة عشوائية تتكون من 40 عامل من مجتمع الدراسة والمتمثل في عمال بلدية تيارت، حيث تم توزيع 40 ورقة استبيان على عينة الدراسة، تم استرجاع 30 منها فقط واعتبرت صالحة وقابلة للتحليل.

- **أساليب وأدوات التحليل الإحصائي المستعملة:**

تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي في أداة الدراسة حيث منحت الدرجات (1، 2، 3، 4، 5) إلى (غير موافق تماما، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماما) وذلك لغايات التحليل الإحصائي.

الجدول 1: درجات مقياس ليكارت الخماسي

1	2	3	4	5
غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما

استخدم الباحثين لتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال قوائم الاستقصاء برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS (الإصدار 24)، وقد تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات التي احتوت عليها قوائم الاستقصاء وهذه الأساليب هي:

- **معامل ألفا كرونباخ:** لقياس مدى ثبات أداة الدراسة ودرجة الاتساق لفقرات الاستبيان ومتغيرات الدراسة.
- **التكرارات والنسب المئوية:** لوصف خصائص عينة الدراسة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- اختبار (T- test) وONE WAY ANOVA

- **تصميم الاستبيان:** بغية الحصول على البيانات والمعلومات من أفراد مجتمع الدراسة تطلب الأمر تصميم استبيان مكون من جزأين:

الجزء الأول: الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وتشمل (الجنس، السن، المستوى الدراسي، سنوات الخدمة).

الجزء الثاني: يتضمن 26 فقرة مقسمة على ثلاث محاور، تتمثل فيما يلي:

- **المحور الأول:** المتطلبات التقنية (1-8 فقرة)
- **المحور الثاني:** المتطلبات المالية (9-12 فقرة)
- **المحور الثالث:** المتطلبات البشرية (13-17 فقرة)
- **المحور الرابع:** المتطلبات البشرية (18-22 فقرة)
- **المحور الخامس:** المتطلبات الأمنية (23-24 فقرة)
- **المحور السادس:** المتطلبات التشريعية (25-26 فقرة)

2.4 **المعالجة الإحصائية وتحليل الاستبيان:** سوف نقوم بتحليل المعطيات التي تم جمعها من خلال الإستمارة، باستخدام برنامج SPSS، والاستعانة بأدوات التحليل الإحصائي لتقديم وصف لبيانات العينة، والوصول إلى النتائج.

- **تحليل وتفسير البيانات الشخصية:** من خلال الإجابات المقدمة من قبل الموظفين، فإن العينة المدروسة تتميز بالخصائص التالية:

الجدول 2: توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة

الخصائص الديموغرافية			التكرار	التكرار%
1	الجنس	ذكر	12	%40
		أنثى	18	%60
المجموع			30	%100
2	العمر	من 20 سنة إلى أقل من30 سنة	13	%43.3
		من 30 سنة إلى أقل من40 سنة	07	%23.3
		من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	06	%20
		من 50 سنة فما فوق	04	%13.3
المجموع			30	%100
3	المستوى الدراسي	إبتدائي	06	%20
		ثانوي	07	%23.3
		مهني	12	% 40
		جامعي	05	%16.7
المجموع			30	%100
4	سنوات الخدمة	أقل من 10 سنوات	13	%43.3
		من 10-20 سنة	13	%43.3
		أكثر من 20 سنة	04	%13.3
المجموع			30	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات برنامج SPSS$_{V24}$

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

نلاحظ من خلال الجدول أن الإناث يشكلون ما نسبته 60% من إجمالي العينة المدروسة بحيث بلغ عددهم 18 امرأة بينما الرجال فقد بلغت نسبتهم 40% من إجمالي العينة المدروسة وهذا بتكرار قدره 12 رجل، وأن أغلبية أفراد العينة محل الدراسة تتراوح أعمارهم من 20 سنة إلى أقل من 30 سنة تليها نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة ثم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة وأخيرا الأفراد الذين تتراوح أعمارهم من 50 سنة فما فوق، أما من ناحية المستوى الدراسي فقد أشارت البيانات في الجدول أن أغلب العاملين هم من ذوي المستوى المهني حيث يلغ تعدادهم 12 عامل أي ما نسبته 40 % ، يليها العاملين أصحاب المستوى الثانوي بنسبة 23.3 % ، ثم أصحاب المستوى الابتدائي وأخيرا أصحاب المستوى الجامعي بنسبة 16.7%، ومن خلال تحليل متغير سنوات الخدمة فنلاحظ أن أكبر نسبة بلغت 43.3%للموظفين الذين لديهم خبرة أقل من 10 سنوات ونفس النسبة للموظفين الذين لديهم خبرة من 10- 20 سنة أما الأفراد الذين سنوات خدمتهم أكثر من 20سنة فقد بلغت نسبتهم 13.3%.

- **التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان:**

– **الثبات باستخدام معامل كرونباخ:** من أجل الوقوف على مدى ثبات الاستبيان المعتمد عليه في إجراء الدراسة، قمنا باستخراج معامل الثبات ألفا كرونباخ (α)، تجدر الإشارة إلى أن قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ، تتراوح بين (0-1)، وكلما أقترب من الواحد دل على وجود ثبات عال، وكلما اقترب من الصفر دل على عدم وجود ثبات، وأن الحد الأدنى المتفق عليه لمعامل ألفا كرونباخ هو 0.6 وقد تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة برنامج (SPSS)، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول 3: معامل ثبات الاستبيان (Alpha de Cronbach)

معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
0.77	26

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات برنامج $SPSS_{V24}$

تم التأكد من ثبات الاستبيان حيث نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفع تساوي 0.77 أي ما نسبته 77% وهي نسبة عالية، وتعبر عن ثبات واضح في المقياس المستخدم، وهذا يدل على أن أداة الدراسة ذات ثبات مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها. ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعددناه لمعالجة المشكلة المطروحة هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها.

سوف يتم التعرف على درجة تأثير كل متغير من متغيرات الاستبيان وذلك من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري درجة الموافقة، وبما أننا استخدمنا مقياس ليكارت الخماسي الذي يعبر عن الخيارات (غير موافق تماما، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماما) وهو متغير ترتيبي والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن أوزان الإجابات، ولتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى (5-1=4) تم تقسيمه على عدد الخلايا (0.8=5/4)، وعليه سيتم تفسير النتائج حسب الجدول التالي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجدول 4: تقسيم مقياس ليكارت وفق درجة الموافقة

الوزن	المتوسط الحسابي المرجح	الاتجاه	الدرجة التقديرية
1	من 1 إلى 80.1	غير موافق تماما	ضعيفة جدا
2	من 1.81 إلى 2.61	غير موافق	ضعيفة
3	من 2.62 إلى 3.41	محايد	متوسطة
4	من 3.42 إلى 4.21	موافق	مرتفعة
5	من 4.22 إلى 5	موافق تماما	مرتفعة جدا

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات برنامج $SPSS_{V24}$

3.4 اختبار الفرضيات:

سوف يتم التعرف على درجة تأثير كل متغير من متغيرات الاستبيان وذلك من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، اختبار (t)، اختبار anova.

- **عرض وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:**

– وتنص هذه الفرضية على الأتي: **توجد هناك متطلبات تقنية، إدارية، مالية، بشرية، أمنية وتشريعية لتطبيق الإدارة الإلكترونية ببلدية تيارت.**

أ. عبارات المتطلبات التقنية:

الجدول 5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات التقنية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	**تتوفر هيئتكم على عدد كافي من الحواسيب**	1.33	0.80	**غير موافق تماما**
2	تتوفر هيئتكم على الفاكس بشكل كافي	1.60	1.03	**غير موافق تماما**
3	تتوفر هيئتكم على برمجيات حديثة للعمل.	1.43	0.85	**غير موافق تماما**
4	يوجد في هيئتكم توافر للمعلومات ويمكن أن يتم تصنيفها إلكترونيا	1.63	0.88	**غير موافق تماما**
5	يوجد في هيئتكم اهتمام بجودة الاتصالات الإلكترونية الداخلية بين الموظفين والاتصالات الخارجية مع الأطراف التي تتعاملون معها	1.56	0.77	**غير موافق تماما**
6	تقوم هيئتكم بإصدار القرارات والتعليمات إلكترونيا	1.50	0.90	**غير موافق تماما**
7	تعتمد هيئتكم على البريد الالكتروني في عملية الاتصال مع الطرف الثاني	1.46	0.77	**غير موافق تماما**
8	**في هيئتكم هناك تركيز على دراسة متطلبات المواطنين وتلبيتها بسرعة وبشكل إلكتروني**	1.73	1.04	**غير موافق تماما**
X_1	**المتطلبات التقنية**	1.53	0.53	**غير موافق تماما**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات برنامج $SPSS_{V24}$

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة يرون أن الجماعات المحلية تتوفر على المتطلبات التقنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية بدرجة ضعيفة جدا، بحيث بلغ متوسط رؤيتهم 1.53، كما نالت العبارة رقم 8 **(في هيئتكم هناك تركيز على دراسة متطلبات المواطنين وتلبيتها بسرعة وبشكل الكتروني)** على أكبر متوسط من وجهة نظر العاملين مقدر ب 1.73، وحصلت العبارة رقم 01 **(تتوفر هيئتكم على عدد كافي من الحواسيب)** على أدنى متوسط حسابي مقدر ب 1.33 ويرجع الباحثين ذلك إلى أن الإدارة لا زالت تعاني من نقص في الحواسيب، **أي أنه توجد هناك متطلبات تقنية بنسبة ضعيفة جدا لتطبيق الإدارة الإلكترونية ببلدية تيارت.**

ب. عبارات المتطلبات المالية:

الجدول 6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات المالية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
9	يوجد في هيئتكم ميزانية مالية كافية مخصصة لتمديد عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية	2.30	1.31	غير موافق
10	**يوجد في هيئتكم ميزانية مخصصة لتدريب الموارد البشرية**	2.46	1.25	غير موافق
11	يوجد في هيئتكم دعم مالي موجه للبحوث والدراسات والاستشارات في التقنية في مجال الإدارة الإلكترونية	2.36	1.29	غير موافق
12	**يوجد في هيئتكم محدودية الأسعار ومعقوليتها خاصة اشتراكات الأنترنت**	2.46	1.33	غير موافق
X_2	**المتطلبات المالية**	2.40	1.04	غير موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات برنامج $SPSS_{V24}$

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة يرون أن الجماعات المحلية تتوفر على المتطلبات المالية لتطبيق الإدارة الإلكترونية بدرجة ضعيفة، بحيث بلغ متوسط رؤيتهم 2.40، كما نالت العبارة رقم 10 **(يوجد في هيئتكم ميزانية مخصصة لتدريب الموارد البشرية)** والعبارة رقم 12 **(يوجد في هيئتكم محدودية الأسعار ومعقوليتها خاصة اشتراكات الإنترنت)**على أكبر متوسط من وجهة نظر العاملين مقدر بـ 2.46، وحصلت العبارة رقم 09 **(يوجد في هيئتكم ميزانية مالية كافية مخصصة لتمديد عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية)** على أدنى متوسط حسابي مقدر بـ 2.30 ويرجع الباحثين ذلك إلى أن الميزانية المالية المخصصة لتمويل عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية غير كافية في المؤسسة محل الدراسة، أي أنه **توجد هناك متطلبات مالية بنسبة ضعيفة جدا لتطبيق الإدارة الإلكترونية ببلدية تيارت.**

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ت. المتطلبات البشرية:

الجدول 7: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات التقنية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
13	يوجد في هيئتكم وعي لدى الموظفين وتقبل للتعامل مع الإدارة الإلكترونية	2.53	1.38	غير موافق
14	الموظفون في هيئتكم يمتلكون الكفاءة للتعامل مع البرامج الإلكترونية	2.86	1.33	محايد
15	**يوجد في هيئتكم مختصين وموظفين في الصيانة**	3.00	1.28	محايد
16	في هيئتكم يقوم الموظفون والمواطنون بتقديم الشكاوى إلكترونيا	2.46	1.19	غير موافق
17	في هيئتكم يهتمون بالموارد البشرية المسؤولة عن تقديم خدمات الإدارة الإلكترونية	2.60	1.22	غير موافق
X_3	**المتطلبات البشرية**	2.69	1.01	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات برنامج $SPSS_{V24}$

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة يرون أن الجماعات المحلية تتوفر على المتطلبات البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية بدرجة متوسطة، بحيث بلغ متوسط رؤيتهم 2.69، كما نالت العبارة رقم 15 **(يوجد في هيئتكم مختصين وموظفين في الصيانة)** على أكبر متوسط من وجهة نظر العاملين مقدر بـ 3.00، وحصلت العبارة رقم 13 **(يوجد في هيئتكم وعي لدى الموظفين وتقبل للتعامل مع الإدارة الإلكترونية)** على أدنى متوسط حسابي مقدر بـ 2.53 ويرجع الباحثين ذلك إلى أن الموظفين ليس لديهم وعي وتقبل للتعامل مع الإدارة الإلكترونية، أي أنه **توجد هناك متطلبات بشرية بنسبة متوسطة لتطبيق الإدارة الإلكترونية ببلدية تيارت.**

ث. المتطلبات الإدارية:

الجدول 8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات الإدارية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
18	في هيئتكم الإدارة العليا مدعمة بالإدارة الإلكترونية	2.60	1.35	غير موافق
19	في هيئتكم هناك تحسين لأساليب العمل باستمرار	2.40	1.22	غير موافق
20	في هيئتكم الإدارة العليا تلتزم بدعم الإدارة الإلكترونية	2.53	1.40	غير موافق
21	في هيئتكم هناك تخطيط استراتيجي للتحول نحو الإدارة الإلكترونية	2.63	1.32	محايد
22	**في هيئتكم الأهداف واضحة ومفهومة من قبل كل الموظفين**	2.83	1.36	محايد
X_4	**المتطلبات الإدارية**	2.60	1.09	غير موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات برنامج $SPSS_{V24}$

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة يرون أن الجماعات المحلية تتوفر على المتطلبات الإدارية لتطبيق الإدارة الإلكترونية بدرجة ضعيفة، بحيث بلغ متوسط رؤيتهم 2.60، كما نالت العبارة رقم 22 **(في هيئتكم الأهداف واضحة ومفهومة من قبل كل الموظفين)** على أكبر متوسط من وجهة نظر العاملين مقدر بـ 2.83، وحصلت العبارة رقم 19 **(في هيئتكم هناك تحسين لأساليب العمل باستمرار)** على أدنى متوسط حسابي مقدر بـ 2.40 ويرجع الباحثين ذلك إلى أن الموظفين لا زالوا يعتمدون على الأساليب القديمة في العمل، أي أنه **توجد هناك متطلبات إدارية بدرجة ضعيفة لتطبيق الإدارة الإلكترونية ببلدية تيارت.**

ج. المتطلبات الأمنية:

الجدول 9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات الأمنية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
23	في هيئتكم هناك محافظة على سرية المعلومات الإلكترونية الموجودة في الحواسيب	2.80	1.32	محايد
24	في هيئتكم توجد عملية تطوير أدوات تشفير البرمجيات الحديثة	2.83	1.26	محايد
X_5	المتطلبات الأمنية	2.81	1.24	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات برنامج $SPSS_{V24}$

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة يرون أن الجماعات المحلية تتوفر على المتطلبات الأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية بدرجة متوسطة، بحيث بلغ متوسط رؤيتهم 2.81، كما نالت العبارة رقم 24 **(في هيئتكم توجد عملية تطوير أدوات تشفير البرمجيات الحديثة)** على أكبر متوسط من وجهة نظر العاملين مقدر بـ 2.83، وحصلت العبارة رقم 23 **(في هيئتكم هناك محافظة على سرية المعلومات الإلكترونية الموجودة في الحواسيب)** على أدنى متوسط حسابي مقدر بـ 2.80 ويرجع الباحثين ذلك إلى أن الموظفين في مؤسستهم لا يحافظون على سرية المعلومات الإلكترونية الموجودة في الحواسيب، أي أنه **توجد هناك متطلبات أمنية بدرجة متوسطة لتطبيق الإدارة الإلكترونية ببلدية تيارت.**

ح. المتطلبات التشريعية:

الجدول 10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات التقنية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
25	في هيئتكم توضع قوانين وعقوبات متعلقة بالمخالفات الأمنية	2.66	1.34	محايد
26	توجد في هيئتكم وضع للأطر التشريعية اللازمة للإدارة الإلكترونية وتحديثها وفقا للمستجدات	2.73	1.43	محايد
X_6	المتطلبات التشريعية	2.70	1.29	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات برنامج $SPSS_{V24}$

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة يرون أن الجماعات المحلية تتوفر على المتطلبات التشريعية لتطبيق الإدارة الإلكترونية بدرجة متوسطة، بحيث بلغ متوسط رؤيتهم 2.70، كما نالت العبارة رقم 26 **(توجد في هيئتكم وضع للأطر التشريعية**

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

اللازمة للإدارة الإلكترونية وتحديثها وفقا للمستجدات) على أكبر متوسط من وجهة نظر العاملين مقدر بـ 2.73، وحصلت العبارة رقم 25 **(في هيئتكم توضع قوانين وعقوبات متعلقة بالمخالفات الأمنية)** على أدنى متوسط حسابي مقدر بـ 2.66 ويرجع الباحثين ذلك إلى أن المؤسسة محل الدراسة لا تطبق فيها القوانين بشكل صارم ونفس الشيء بالنسبة للعقوبات المتعلقة بالمخالفات الأمنية، أي أنه **توجد هناك متطلبات تشريعية بنسبة متوسطة لتطبيق الإدارة الإلكترونية ببلدية تيارت.**

- **عرض وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:**

وتنص هذه الفرضية على الأتي: **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بالنسبة لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية تعزى لكل من متغير الجنس، السن، المستوى التعليمي، وسنوات الخدمة.**

أ. **بالنسبة لمتغير الجنس:**

من أجل ذلك استخدم اختبار t لمجموعتين مستقلتين والنتائج مبينة في الجدول الموالي.

الجدول 11: نتائج اختبار t لدلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمختلف محاور الدراسة حسب الجنس

الأبعاد	العينة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	sig
المتطلبات التقنية	ذكر	12	1.354	0.314	1.731-	0.095
	أنثى	18	1.652	0.622		
المتطلبات المالية	ذكر	12	2.895	1.019	2.228	0.066
	أنثى	18	2.069	0.957		
المتطلبات البشرية	ذكر	12	2.266	0.899	2.022-	0.064
	أنثى	18	2.977	1.005		
المتطلبات الإدارية	ذكر	12	2.733	0.911	0.569	0.574
	أنثى	18	2.511	1.223		
المتطلبات الأمنية	ذكر	12	2.583	1.311	0.818-	0.422
	أنثى	18	2.972	1.218		
المتطلبات التشريعية	ذكر	12	2.416	1.311	0.973-	0.341
	أنثى	18	2.888	1.289		

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات برنامج $SPSS_{V24}$

تبين من خلال الجدول أعلاه بأنه لا توجد فروق دالة إحصائيا أي لا توجد اختلافات في آراء واتجاهات أفراد العينة المستجوبين سواءا ذكور أو إناثا حول مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسستهم من منظورهم، وعليه فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية تعزى لمتغير الجنس عند مستوى الدلالة 0.05.

وبالتالي نستنتج بأن تقييم مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية لا يتأثر بنوع الجنس، ويرى الباحثين أن سبب هذه النتيجة هو وجود توافق مشترك من الجنسين حول تقييم مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في بلدية تيارت، كما يمكن تفسير ذلك بأن الإداريين من الجنسين الذكور والإناث في إدارة البلدية يعيشون نفس الظروف ويخضعون لنفس الأنظمة والقوانين.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ب. بالنسبة لمتغير السن:

من أجل ذلك استخدم تحليل التباين الأحادي ANOVA لاستجابات الأفراد على أداة الدراسة حسب متغير السن والنتائج مبينة في الجدول الموالي.

الجدول 12: نتائج تحليل التباين الأحادي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة حسب متغير السن

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	sig
المتطلبات التقنية	بين المجموعات	0.608	3	0.203	0.684	0.570
	داخل المجموعات	0.702	26	0.296		
	المجموع	0.310	29			
المتطلبات المالية	بين المجموعات	1.020	3	0.340	0.286	0.837
	داخل المجموعات	30.930	26	1.190		
	المجموع	31.950	29			
المتطلبات البشرية	بين المجموعات	2.372	3	0.791	0.751	0.532
	داخل المجموعات	27.367	26	1.053		
	المجموع	29.739	29			
المتطلبات الإدارية	بين المجموعات	8.267	3	2.756	2.684	0.067
	داخل المجموعات	26.693	26	1.027		
	المجموع	34.960	29			
المتطلبات الأمنية	بين المجموعات	6.070	3	2.023	1.343	0.282
	داخل المجموعات	39.171	26	1.507		
	المجموع	45.242	29			
المتطلبات التشريعية	بين المجموعات	1.653	3	0.551	0.304	0.822
	داخل المجموعات	47.147	26	1.813		
	المجموع	48.800	29			

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات برنامج $SPSS_{V24}$

تبين من خلال الجدول أعلاه بأنه لا توجد فروق دالة إحصائيا أي لا توجد اختلافات في آراء واتجاهات أفراد العينة بين الفئات العمرية حول مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسة محل الدراسة، وعليه فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لتوفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية تعزى لمتغير العمر عند مستوى الدلالة 0.05.

ويرى الباحثين أن سبب هذه النتيجة هو أن السن لا يؤثر في تقييم مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية من طرف إدارة البلدية، وأن العاملين على مختلف أعمارهم متفقون في تقييم مستوى توفر متطلبات الإدارة الإلكترونية.

ت. بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي:

من أجل ذلك استخدم تحليل التباين الأحادي ANOVA لاستجابات الأفراد على أداة الدراسة حسب متغير **المستوى التعليمي** والنتائج مبينة في الجدول الموالي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجدول 13: نتائج تحليل التباين الأحادي لاستجابات الأفراد على أداة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
المتطلبات التقنية	بين المجموعات	0.788	3	0.263	0.908	0.485
	داخل المجموعات	7.523	26	0.289		
	المجموع	8.310	29			
المتطلبات المالية	بين المجموعات	3.123	3	0.041	0.939	0.436
	داخل المجموعات	28.827	26	1.109		
	المجموع	31.950	29			
المتطلبات البشرية	بين المجموعات	6.286	3	2.095	2.323	0.098
	داخل المجموعات	23.453	26	0.902		
	المجموع	29.739	29			
المتطلبات الإدارية	بين المجموعات	5.152	3	1.717	1.498	0.238
	داخل المجموعات	29.808	26	1.146		
	المجموع	34.960	29			
المتطلبات الأمنية	بين المجموعات	3.692	3	1.231	0.770	0.521
	داخل المجموعات	41.550	26	1.598		
	المجموع	45.242	29			
المتطلبات التشريعية	بين المجموعات	4.234	3	1.411	0.823	0.493
	داخل المجموعات	44.567	26	1.714		
	المجموع	48.800	29			

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات برنامج $SPSS_{V24}$

تبين من خلال الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا أي لا توجد اختلافات في آراء واتجاهات أفراد العينة بين المستويات التعليمية حول مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسة محل الدراسة، وعليه فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لتوفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية تعزى لمتغير المستوى التعليمي عند مستوى الدلالة 0.05.

ويرجعه الباحثين إلى أن أفراد العينة متساوون في تقييم مدى توفر متطلبات الإدارة الإلكترونية دون النظر إلى مؤهلاتهم العلمية وبهذه النتيجة فإن تأثير المؤهل العلمي في تقييم المتطلبات كان ضعيفا.

ث. بالنسبة لمتغير سنوات الخدمة:

من أجل ذلك استخدم تحليل التباين الأحادي ANOVA لاستجابات الأفراد على أداة الدراسة حسب متغير سنوات الخدمة والنتائج مبينة في الجدول الموالي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجدول 14: نتائج تحليل التباين الأحادي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة حسب سنوات الخدمة

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
المتطلبات التقنية	بين المجموعات	0.015	3	0.008	0.024	0.976
	داخل المجموعات	8.295	26	0.307		
	المجموع	8.310	29			
المتطلبات المالية	بين المجموعات	29.760	3	1.095	0.994	0.383
	داخل المجموعات	28.827	26	1.102		
	المجموع	31.950	29			
المتطلبات البشرية	بين المجموعات	2.176	3	1.088	1.066	0.358
	داخل المجموعات	27.562	26	1.021		
	المجموع	29.739	29			
المتطلبات الإدارية	بين المجموعات	2.960	3	1.480	1.249	0.303
	داخل المجموعات	32.000	26	1.185		
	المجموع	34.960	29			
المتطلبات الأمنية	بين المجموعات	2.646	3	1.323	0.838	0.443
	داخل المجموعات	42.596	26	1.578		
	المجموع	45.242	29			
المتطلبات التشريعية	بين المجموعات	0.805	3	1.402	0.226	0.799
	داخل المجموعات	47.995	26	1.778		
	المجموع	48.800	29			

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات برنامج $SPSS_{V24}$

تبين من خلال الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا أي لا توجد اختلافات في آراء واتجاهات أفراد العينة بين سنوات الخدمة حول مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسة محل الدراسة، وعليه فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية تعزى لمتغير سنوات الخدمة عند مستوى الدلالة 0.05.

ويرى الباحثين أن سبب هذه النتيجة هو أن سنوات الخبرة لا تؤثر في تقييم مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية من طرف إدارة البلدية، وأن العاملين على مختلف خبراتهم متفقون في تقييم مستوى توفر متطلبات الإدارة الإلكترونية سواء كانوا حديثي العهد بالوظيفة أم لديهم خبرة طويلة بالوظيفة.

5. خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى توفر الجماعات المحلية لمختلف المتطلبات (الإدارية، البشرية، المالية، التقنية، الأمنية والتشريعية) لتطبيق الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر عينة من الموظفين، ويعتبر تطبيق هذه الأخيرة على مستوى الجماعات الإقليمية كأهم صورة من صور الإصلاح الإداري الذي بذلته الحكومة الجزائرية في سبيل تدارك بعض المشاكل التي تعاني منها الجماعات الإقليمية والسعي إلى عصرنة المرافق العمومية المحلية من جهة، والقضاء على البيروقراطية الإدارية في صورتها السلبية من جهة أخرى.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

كما تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن بلدية تيارت تتوفر بنسب متفاوتة على المتطلبات اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية، حيث أنها تتوفر بنسبة متوسطة على المتطلبات البشرية والأمنية والتشريعية وتنقصها المتطلبات الإدارية والمالية والتقنية.

ولقد توصلت دراستنا أيضا إلى أن مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية لا تتأثر بأي نوع من المتغيرات الديمغرافية أي أنه:

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية تعزى لمتغير الجنس عند مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نستنتج أن تقييم مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية لا يتأثر بنوع الجنس، ويرى الباحثين أن سبب هذه النتيجة هو وجود توافق مشترك من الجنسين حول تقييم مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في بلدية تيارت، كما يمكن تفسير ذلك بأن الإداريين من الجنسين في إدارة البلدية يعيشون نفس الظروف ويخضعون لنفس الأنظمة والقوانين؛

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية تعزى لمتغير العمر عند مستوى الدلالة 0.05، ويفسر الباحثين ذلك أن السن لا يؤثر في تقييم مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية من طرف إدارة البلدية، وأن العاملين على مختلف أعمارهم متفقون في تقييم مستوى توفر متطلبات الإدارة الإلكترونية؛

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية تعزى لمتغير المستوى التعليمي عند مستوى الدلالة 0.05، ويرجعه الباحثون إلى أن أفراد العينة متساوون في تقييم مدى توفر متطلبات الإدارة الإلكترونية دون النظر إلى مؤهلاتهم العلمية وبهذه النتيجة فإن تأثير المؤهل العلمي في تقييم المتطلبات كان ضعيفا؛

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية تعزى لمتغير الجنس عند مستوى الدلالة 0.05، ويرى الباحثون أن سبب هذه النتيجة هو أن سنوات الخبرة لا تؤثر في تقييم مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية من طرف إدارة البلدية، وأن العاملين على مختلف خبراتهم متفقون في تقييم مستوى توفر متطلبات الإدارة الإلكترونية.

في ضوء النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة، نقترح مجموعة من التوصيات أهمها:

- تعريف العاملين ببلدية تيارت بالإدارة الإلكترونية من خلال إقامة بعض الندوات لهم؛
- تشجيع العمل الإداري الإلكتروني من قبل الإدارات العليا وحث جميع العاملين على استخدام تقنية المعلومات الإدارية؛
- مواكبة التغيرات الحاصلة في الأدوات التي يتم استخدامها في الإدارة الإلكترونية؛
- ضرورة توفير كل المتطلبات لنجاح الإدارة الإلكترونية؛
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتسهيل عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية.

6. قائمة المراجع:

أحمد علي غنيم. (2006). دور الإدارة الإلكترونية في تطوير العلم الإداري ومعوقات استخدامها في مدارس التعليم العام في المدينة المنورة. *المجلة التربوية* ، *143* (81)، 30.

بسمة عولمي. (2006). تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف* ، *3* (4)، 259.

جمعي عماري. (2006). مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الزراعية الغذائية. *الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية* (صفحة 2). باتنة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر، باتنة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

خالد ممدوح. (2009). *البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية.

عبد السلام المايل، و عادل الشربجي. (2017). مدى توفر تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجامعة الليبية (دراسة حالة بكلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب). *المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال حول التوجهات الحديثة للعلوم الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة* (صفحة 192). مصراتة: جامعة مصراتة، ليبيا.

عبد القادر لمير. (2014). *الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وإدارة أعمال*. وهران، الجزائر: جامعة وهران.

عبد الناصر موسى، و محمد قريشي. (2011). مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة – الجزائر). *مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر* ، *9* (9)، 89.

علاء عبد الرزاق السالمي، و خالد إبراهيم السليطي. (2008). *الإدارة الإلكترونية*. عمان، الأردن: دار وائل.

علاء عبد الرزاق محمد السالمي. (2005). *شبكات الإدارة الالكترونية* (الإصدار 1). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

لخضر مرغاد. (2005). الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر. *مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر* ، *5* (7)، 13.

محمد بن هلال الكسَّار. (2007). *نجاح تطبيق التعاملات الإلكترونية بشركة الاتصالات السعودية*. السعودية: رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.

منير إبراهيم شلبي. (1997). *المرفق المحلي: دراسة مقارنة*. مصر: دار الفكر العربي.

نجم عبود. (2009). *الإدارة والمعرفة الالكترونية: الإستراتيجية، الوظائف، المجالات*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

هدى عباس قنبر، و ميسون عدنان حامد. (2014). معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المكتبات الجامعية: جامعتي بغداد والمستنصرية نموذجا. *مجلة الأستاذ* ، *210* (2)، 325.

هيثم محمود الشبلي، و مروان محمد النسور. (2009). *إدارة المنشآت المعاصرة*. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)